الانتخابات في موريتانيا: الخارطة الجديدة

سيد ولد سيد احمد*

■ لقد جاءت هذه الانتخابات في اطار مجموعة من الالتزامات التي تعهد بها المجلس العسكري بعيد وصوله للسلطة، تعهدات تم التوقيع عليها في اطار بروتوكول بينه وبين الاتحاد الأوروبي في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، أي بعد أربعة أشهر من انقلاب 3 من آب (أغسطس).

وهكذا شهدت الفترة الانتقالية حراكا سياسيا بدءا بما أطلق عليه الاجماع الوطني الذي كان بمثابة صيغة تم التفاهم عليها كحد أدنى تم من خلالها اطلاق ورشة مشروع المرحلة الانتقالية التي كانت أهم بنوده الالتزام باجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية على أن يتم تحديد جدول زمني لها فيما بعد، بالاضافة الى تعديل قانون الصحافة المرئية والمسموعة بما يسمح بتكييفه مع القانون المتعارف عليه دوليا وذلك من خلال اقامة مجلس أعلى للصحافة يختص بمراقبتها والاشراف عليها، واعفاء الصحافة من مقص وزارة الداخلية، الذي ظلت الصحافة الحرة تعاني منه منذ أن عرفت البلاد التعددية السياسية وحرية الصحافة، ولكن يبقى الخيار صعبا بين الهاجس الأمني لدى وزارة الداخلية وغياب العدل، مما يستوجب مراجعة واصلاحا لقطاع العدل يمكنه من القيام بمهامه الجديدة على أحسن وجه مما يضمن حق ممارسة حرية التعبير دون التعرض للابتزاز مع ضمان احترام حقوق الجميع سواء كانوا مؤسسات أم أفرادا في أن لا يكونوا عرضة للدعاية الاعلامية دون وجه حق.

بين هذا وذاك يبقى على وزارة العدل أن تبذل جهودا كبيرة لاخراج القضاء مما هو فيه من ضعف أمام مختلف السلطات ليأخذ مكانته الحقيقية في رد الحقوق الى أصحابها ورد المظالم عن الناس، والى أن يتحقق ذلك الحلم في ظل النظام القادم، نأمل أن تظل الكلمة الحرة والمسؤولة مضمونة كي تسهم في تنمية بلادنا.

وكان الاستفتاء على التغيير الدستوري والمصادقة على القوانين الانتخابية الجديدة ومنح المرأة حق الحصول على نسبة 20 في المئة من مقاعد البرلمان والمجالس البلدية، رغم الاعتراضات التي أبدتها القوى السياسية التي اعتبرت أن من شأنها اضعاف قدرتها في المشاركة السياسية وذلك من خلال الاعتماد على المرأة التي تعاني من تهميش سياسي ونقص في الوعي السياسي والقدرة على اقناع الناخبين وخصوصا في مناطق النفوذ التقليدي.

وكانت هناك اعتراضات من طرف الفعاليات الحزبية على السماح للمستقلين بشكل عام للترشح وممارسة حقهم في المشاركة السياسية باعتبار أن الأحزاب ما زالت تعاني من قصور في تمثيل القوى التقليدية واقناع الجمهور ببرامجها اذا كانت تمتلك أصلا برامج ومشاريع اجتماعية، فهي ان وجدت فانها فضفاضة وعامة، وتكاد تكون متطابقة ومنسوخة من بعضها البعض.

وشكل انتخاب العمدة نقطة خلاف حيث طالبت الأحزاب باختياره من اللائحة التي تحصل على الأغلبية النسبية، ولكن تم اعتماد انتخابه من المجلس البلدي اذا لم تحصل لائحته على الأغلبية المطلقة.

وتمت الموافقة على قوانين الانتخابات في ظرف من المد والجزر بين هذه القوى والمجلس العسكري، وجاء الترشح المكثف للمستقلين مع ما رافقه من هجرة مفاجئة وكبيرة لبعض الشخصيات النافذة سابقا في الحزب الجمهوري وفي النظام السابق، ليثير ثائرة قادة الأحزاب السياسية وخصوصا قادة المعارضة السابقين الذين عقدوا آمالا كبيرة على تبني القيادة الجديدة لهم أو التزام الحياد على الأقل وعدم ترك بصماتهم على القادم من خلف هذه الانتخابات.

وكادت هذه العاصفة أن تضع نهاية لذلك التفاهم، لولا اللقاءات الرسمية التي تمت مع قادة الأحزاب والتطمينات التي قدمتها السلطات الادارية، وتأكيد رئيس المجلس العسكري على الحياد التام وانحياز الاتحاد الأوروبي، صاحب الدعم السياسي والمالي، الى وجهة النظر الرسمية مما أربك قادة الأحزاب التي فضلت سلوك طريق جديد في التعامل مع الظرفية السياسية بشكل يضمن مصالحها ويرسي دعائم السلم الاجتماعي في بلد ظل يعاني من عدم الاستقرار، وغياب رؤية استراتيجية موحدة لبنائه.

وهكذا تم تجاوز معضلة المستقلين بدخول الأحزاب المعترك الانتخابي وقبول المشاركة بكثافة رغم ما قيل ويقال عن دعم رسمي يتلقاه المستقلون.

وقد شهدت هذه الانتخابات ولأول مرة اشراف اللجنة المستقلة للانتخابات والمرصد الوطني لمراقبة الانتخابات ولكن حضورهم كان باهتا ولم يكن فاعلا في اقناع الرأي العام بقدرة هذه المؤسسات على لعب دور متميز في الزام والتزام الحياد.

وكان الحضور الدولي ممثلا في الاتحاد الافريقي والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي والاتحاد الأوروبي بشكل مراقبين، لافتا للانتباه على امتداد مدن البلاد وعدد كبير من المكاتب التي أجري فيها الاقتراع.

وقد شهد هؤلاء كما شهدت الأحزاب المشاركة بشفافية الانتخابات وحسن تسييرها من طرف القائمين عليها: ادارة ومراقبين ومشرفين.

وقد أسهمت النسبية في ظهور مجالس بلدية من مختلف أطياف اللون السياسي، نكاد أحيانا لا نجد لونا طاغيا مما سمح بمشاركة واسعة من جهة والتحسين من فرص تسيير البلديات ولكنه قد يسهم من جهة أخرى في ايجاد أرضية من النزاعات قد تعرقل هذا المرفق العمومي.

لقد تمخضت هذه الانتخابات عن خريطة جديدة ستحكم المعادلة السياسية في البلد، على الأقل، على امتداد السنوات الخمس القادمة، ويمكن القول ان المعارضة التقليدية ممثلة في تكتل القوى الديمقراطية قد حققت بعض المكاسب على مستوى مدينة انواكشوط وولاية اترارزة مما سيسمح لها بتحسين وضعيتها بعدما عانت في السنوات الأخيرة من تشتيت مخزونها الانتخابي وتراجع واضع في وزنها الانتخابي رغم أنها مثلت في نيابيات 2001 مستفيدة من النسبية التي تم اعتمادها في تلك الانتخابات ولأول مرة.

و قد برزت كتلة المستقلين بشكل واضح وفاعل كقوة معتبرة في المجالس البلدية والبرلمان مما يعطي الانطباع أن هذه القوة الصاعدة ستكون القطب الرئيسي الذي ستقوم على أساسه التحالفات المقبلة لانتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة المقبلة.

وقد أسهم ظهور هذه الكتلة في اضعاف الحزب الجمهوري الذي شهد نزوحا كبيرا لأطره وقياداته نحو هذه الأخيرة، كما أثر على التمدد المفاجئ لتكتل قوى الديمقراطية ((RFD، الذي استفاد كثيرا من التمزق الحاصل في ذلك الحزب الذي ظل يهيمن على الحياة السياسية في البلد لأكثر من عقد من الزمان لم يستطع خلالها أن يقيم هياكل تسمح بالتناوب بشكل ديمقراطي على السلطة وظل أداة في يد الكبار حتى باغتته الأحداث الأخيرة فلم يستطع عليها صبرا، فغير اسمه وقيادته، لكن ذلك لم يشفع له لا بل ساهم في تصدعه وزيادة معاناته، فغاب عن الساحة السياسية بشكل واضح تاركا المجال واسعا أمام منافسي الأمس ليلتهموا أجزاء كبيرة من شعبيته وأطره دون أن يحرك ساكنا، وكانت ترشيحاته دون المستوى المطلوب وحملته خجولة ولم تؤت أكلها رغم امتداداته الطبيعية واجماع الكثيرين على أهمية الابقاء عليه كإطار يجمع القوى المعتدلة في البلاد.

وقد استفادت بعض التشكيلات السياسية الجديدة أو التي ظلت على الهامش كالتحالف الشعبي التقدمي واتحاد قوى التقدم والتجديد الديمقراطي وكذلك الاصلاحيون الوسطيون (الاسلاميون) سجلوا بعض الحضور على مستوى بلديات أنواذيبو وأنواكشوط وكرو.

واذا كان هناك من جديد فعلا يمكن الحديث عنه فهو ذلك الحضور الكبير واللافت للمرأة في هذه الانتخابات رغم كل الاعتراضات التي واجهتها فقد عمدت جميع اللوائح المترشحة الى تمثيلهن بشكل مكثف مما يمكن أن يطلق عليه حملة تمثيل المرأة ودخولها المعترك السياسي، حيث أصبحت تعتمد على سلطة القانون وليس على حسن نوايا الحكام أعطوها أو منعوها.

ويمكن القول ان الخارطة السياسية شهدت تمددا نحو قوى التغيير ممثلة في أحزاب المعارضة سابقا، ولكنها لن تشهد تغييرا راديكاليا يغير من المعادلة التي كانت قائمة.

* كاتب من موريتانيا

رسالة بريجنسكي لدعاة «الواقعية» العرب

عوني فرسخ*

■ في تعليق بريجنسكي على فشل الجمهوريين في انتخابات الكونغرس النصفية نقل عنه قوله بانه كما انهت السويس سنة 1956 الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية فان الفشل الذي تلوح نذره في العراق سينهي الحقبة الامريكية في الشرق الاوسط. وما قاله بريجنسكي ينطوي على ادانة ضمنية لصناع القرار الامبريالي الامريكي ومستشاريهم بغزوهم العراق، كما لسابقيهم صناع القرار الاستعماري البريطاني والفرنسي بالعدوان على مصر، لتجاهل صناع قرار الغزو ابرز حقائق التاريخ الانساني، وهي استحالة قهر ارادة شعب تعتمد قواه الحية المقاومة خيارا استراتيجيا. فكيف الحال عندما تكون قوى المقاومة تنتسب لامة عريقة التاريخ عرفت عبر القرون بقدرة شعوبها الفذة على دحر الغزاة؟

وما قاله بريجنسكي يستدعي للذاكرة تداعيات حرب السويس، نتيجة فشل قوى العدوان في تحقيق غايته التي ارادها ايدن وموليه وبن غوريون الذين اثارت مخاوفهم بداية استعادة مصر دورها التاريخي كاقليم قاعدة عربي وكقوة فاعلة في القارة الافريقية. اذ راوا في اقدام عبدالناصر على كسر احتكار السلاح وتاميم القناة ودعوته للتحرر والاستقلال محفزا لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، التي كانت تشهد حراكا جماهيريا متناميا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فحاولوا ان يكرروا مع عبدالناصر ومصر ما سبق ان صنعته الولايات المتحدة مع د. مصدق وايران في اعقاب تأميم البترول الايراني. غير ان صمود ومقاومة الشعب العربي في مصر، وعلى مدى الساحة ما بين المحيط والخليج، والاداء السياسي المتميز لعبدالناصر، افشل المغامرة الاستعمارية، مما حفز ارادة المقاومة في كل نواحي آسيا وافريقيا، بحيث سرعان ما تهاوت القلاع الاستعمارية وكانها قصور من ورق.

ولقد عرف قادة ومفكرو العالم الثالث وللعرب لحركتهم القومية ولقائدهم التاريخي دورهم في وضع النهاية الحاسمة للحقبة الاستعمارية. ويومها نقل عن المفكر الافريقي عبدالله المزروعي انه قال: اذا كنا نأخذ على العرب مشاركتهم في تجارة الرقيق فان ما خلفه ذلك في النفوس زال تماما نتيجة ما قدموه بزعامة عبدالناصر من دعم لتحرر افريقيا ولتصفية التركة الاستعمارية فيها.

وحين يقرر بريجنسكي ان عجز آلة الحرب الامريكية عن قهر ارادة المقاومة العراقية يؤذن بنهاية الحقبة الامريكية في الشرق الاوسط، فانه بما يقرره ينبه الذهن للتداعيات المحتملة لنهاية الحقبة الامريكية في منطقة كان لشعوبها عبر التاريخ تاثير كوني. والذي يذكر ان الرئيس بوش عشية اصداره الامر بغزو العراق اعلن ان الغاية المستهدفة جعل العراق «الديمقراطي» انموذجا تقتدي به شعوب المنطقة المراد ادماجها في نظام «الشرق الاوسط الجديد». حيث انه كان ينظر للعراق والاستقرار الامريكي فيه كحجر الزاوية في اشادة الامبراطورية الامريكية التي كان يحلم باقامتها. والمتعارف عليه ان سقوط حجر الزاوية يؤذن بتداعي اركان البناء المشاد عليه. الامر الذي يعني في التحليل الاخير ان المقاومة العراقية، بدورها في افشال الطموح الامبراطوري الامريكي، تضع بداية نهاية استراتيجية «الحرب على الارهاب»، وفي ذلك ما قد يساعد في اعادة النظر في القوانين المقيدة لحريات الامريكيين والسياسة الخارجية الامريكية المعادية لمصالح الشعوب العربية والاسلامية. وبهذا تغدو المقاومة العراقية مرشحة لان تصنع بعد خمسين سنة من زلزال السويس ما لا يقل، ان لم يفق، صنيع شعب مصر بقيادة عبدالناصر، لكون الظروف الاقليمية والدولية اليوم مختلفة عما كانت عليه يومذاك. وبالتالي فهي على عتبات ان تحقق لشعبها وامتها الانجاز العربي التاريخي الثاني في العصر الحديث.

وفي الافق المنظور مؤشرات الانجاز التاريخي للمقاومة العراقية، اذ توالت الدعوات الاوروبية والامريكية للتعامل مع النظامين السوري والايراني باعتبارهما جزءا من الحل، بعد ان كان ينظر اليهما على انهما جزء من المشكلة. ولم يعد خافيا السعي لتوظيف علاقتهما في تيسير الخروج الامريكي من المستنقع العراقي باقل الخسائر. وقد جاءت زيارة جيمس بيكر لدمشق، ثم زيارة وليد المعلم لبغداد، تؤشران لاعتماد ذلك. الامر الذي يعني احتمال التراجع عن اعتبار النظامين محوري الشر في المنطقة وعقد صفقات معهما تضع حدا لما يواجهانه من تهديدات، ان لم تستبق اسرائيل ذلك بعمل عدواني يضاعف التوتر في المنطقة.

وليس من شك في ان بريجنسكي وجه قوله لشعبه الامريكي، وقدم شهادة احد ابرز مفكريه الاستراتيجيين حول الفشل التاريخي لادارة الرئيس بوش وزمرة المحافظين الجدد وما يدعون له. غير انه في الوقت ذاته، ودون ان يقصد، خاطب شعوب العالم كافة، والشعب العربي خاصة، ودعاة «الواقعية» العرب على الخصوص. وقدم للجميع شهادة لا يمكن لاحد ان يطعن بها حول المكون الحضاري الذي تختزنه الامة العربية، وقدرة الشعوب العربية على التاثير العميق في حياة البشرية، ان هي وجدت من يفعل امكاناتها وقدراتها المعطلة. الامر الذي يضحد كل مقولات ادعياء «الواقعية» العرب، وبالذات زعم بعضهم ان ليس للعرب حول ولا قوة، وانه لم يتبق لهم الا استجداء امريكا، والى غير ذلك من مقولات المسكونين حتى النخاع بثقافة الهزيمة.

واما القول بان شهادة بريجنسكي حول الفعالية العربية غير مطعون بها فلا يعود فقط لصدورها عن مفكر استراتيجي عالمي، وانما ايضا لهوية من صدرت عنه وما عرف به. فهو ليس عربيا من بقايا الملتزمين بالفكر القومي العربي، اصحاب «اللغة الخشبية» كما ينعتهم دعاة «الواقعية» العرب. كما انه ليس احد المفكرين الامريكيين او الاوروبيين المتعاطفين مع العرب وتراثهم وحضارتهم، خاصة مقاومتهم قوى الاستعمار والصهيونية. ولا هو من المعروفين بالانفعال والتسرع باطلاق الاحكام. وانما هو احد اساطين الفكر الاستراتيجي الامبريالي الامريكي، الذي شغل منصب مستشار الامن القومي في ادارة الرئيس كارتر، وما زال لما يصدر عنه اعتباره عند صناع القرار الامريكي جمهوريين كانوا ام ديمقراطيين. فضلا عن انه مؤلف كتاب «بين جيلين» الصادر سنة 1977، والذي انكر فيه عروبة مصر وغالبية شعوب الامة العربية، ودعا لاسقاط النظام الاقليمي العربي، الذي تجسده جامعة الدول العربية، واستبداله بنظام «الشرق الاوسط» المشكل من كنتونات عرقية وطائفية، بما يسمح للكنتون الاسرائيلي ان يعيش ويزدهر.

ومفكر هذه مواصفاته جدير بان تؤخذ شهادته بالعرب بعين الاعتبار. والسؤال الاخير: هل يستوعب دعاة «الواقعية» العرب رسالة بريجنسكي ام انهم عن التفكير الواقعي الحق ممتنعون؟

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

المسلمون في الغرب من الغربة الى الاغتراب!

محمد الحبيب الشايبي*

■ ان الجاليات المسلمة المتواجدة بالغرب، وان اختلفت اصولها، فهي تكاد تتحد في علة الاقامة، وهي طلب الملاذ الآمن، واللجوء بشكل عام. وان اختلفت اسباب اختيارهم للغرب.

فمنهم من اختار منفاه ومنهم من فر بحياته بحثا عن الأمن وبعيدا عن غطرسة الانظمة العربية الفاسدة، ومنهم من لاذ بالفرار من سجونها وجلاديها، ومنهم من أتى بحثا عن اللقمة التي عسرت على فيه في وطنه، ومنهم من اجبره الاستعمار الاجنبي المقيت، سواء كان مباشرا كالاستعمار الصهيوني لأراضينا الفلسطينية والسورية واللبنانية، او غير مباشر عن طريق السفارات التي تدير قطب رحى السياسات العربية المتخاذلة دونما تمييز الا ما رحم ربي.

ومن هؤلاء من أتى لدنيا يصيبها، فلما ضاقت عليه الارض بما رحبت، لم يجد له ملاذا، ولا مناص من العودة والتشبث بالجذور، لان ظاهرة الاستقامة في الغرب لمن لم تعرف له استقامة في وطنه، تكاد تكون هي القاعدة وما شذ عنها الا قليل.

لا يستطيع المسلم في الغرب ان ينكر ان للغرب افضال! ولو قيد انملة، والفضل يعود الى المناخ المتاح، والذي يكاد يكون منعدما في سائر الدول العربية والاسلامية، هذا المناخ الديمقراطي الذي يعيشه الغرب يوجز بكل بساطته في معاني نعلمها جميعا وترددها كل الافواه، ولكن يصعب امتلاكها والتفقه فيها والعمل بها، الا إن سُخر الجو الملائم لها واساسها: هو الوعي وكنهها: هو العدل والعدل في ارضينا قد فاقت شكواه ما وصفه شوقي في احدى قصائده، شكواه الى الجن واستضحاكه للموتى، لتسع شكواه السماوات والاراضين.

وقد اسس ابن خلدون العمران على اساس العدل، ويعد العدل كنتيجة وليس وسيلة فقط، لانه يترجم مسارا انسانيا يحذو حذو ايتاء كل ذي حق، حقه دونما حيف وزيف او اكراه او تغرير او اسراف او محاباة، ولذلك كان رمز العدل عند الغرب إمرأة معصبة العينين لا تقيم وزنا للامير ولا تبخس اشياء المساكين.

اما عندنا فالعدل ميت قبل ان يولد، ولا يحق لنا الحديث عنه، لان ذلك يعد ضربا من السفسطة، ولا يجوز الحديث عن شيء حكمه: معدوم.

ولست ههنا متيما بالغرب حتى اصف الا محاسنه، ولكن محاسنه قد غلبت مساوءه، ويعتبر لنا مدرسة في هذا المجال وحري بنا ان ننهل منها المنافع ونترك الخبيث. مع مراعاة خصوصياتنا التي يجب الانطلاق منها.

هذا العدل الذي اصبح تقليدا وميزة اساسية في ديار الغرب، على الاقل تجاه الغربيين انفسهم وتجاه غيرهم حتى مدى غير بعيد، نتج عنه كل المعاني التي نفتقدها في اوطاننا ومنها الامن، والتعليم كحق مقدس والمسكن اللائق والحق في التداوي المجاني للمعوزين الى غير ذلك من الحقوق المقدسة، وان الاطناب في هذا الجانب العمراني وأساسه في الغرب، فلأنه عندنا مفقود.. مفقود، ويجد المسلم نفسه في الغرب امام هذا «المفقود» عندنا، في حسرة على وطنه الهدور وعماله المشلول حتى على التلفظ بأداة النفي، «لا»، للتعبير عن رفضه.

وازاء التغييرات التي طرأت منذ اوائل التسعينات في ما يخص الرأي العام الغربي من منح مجمل اصواته الى الاحزاب اليمينية التي يعلو نجمها يوما بعد يوم، بداية بـ«جون ماري لوبن» من ذي قبل بفرنسا و«هايدر» بالنمسا ومرورا بـ«بلوخير» بسويسرا الذي استطاع في السنوات الاخيرة ان يمرر ترسانة قانونية تحد من توافد المهاجرين ودعوتهم احيانا الى الرحيل بشتى الطرق، الى ان وصل الامر الى تمرير القانون الاخير بتاريخ 24 ايلول (سبتمبر) 2006، والذي يحد من عدد طالبي اللجوء الجدد وهذا ما يتعارض مع المواثيق الدولية المبرمة من طرف سويسرا ذاتها ويتضارب ايضا مع المعاهدة الدولية الخاصة باللاجئين المبرمة بين سويسرا في 1951 والأمم المتحدة، ووقوفا عند «ساركوزي» بفرنسا.. وصولا الى مرافئ بلير الذي تعامل مع المسلمين في بريطانيا بكل قساوة.

الا ان المنعرج التاريخي الذي لا يتنازع فيه اثنان كان وبدون منازع احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)، التي اعدت للاطاحة بكل الامتيازات التي يتمتع بها المهاجرون وعلى وجه التخصيص: المسلمون، وخاصة الخاصة هم من العنصر العربي الذين اضحوا يشكلون اشكالا في الغرب ولا يعد هذا الوصف اطنابا.

فجاءت الذريعة الكبرى للتصدي لهؤلاء في الغرب، ألا وهي: القضاء على «الارهاب»، فأصبح الارهاب كما يراه الغرب: كل ما يمت بصلة الى الاسلام او يكاد يكون المرادف الأوحد للاسلام وهذه عين الحقيقة.

وان سجلت الكلمة حضورها اكثر استعمالا بامريكا وبريطانيا، فان الدول الغربية الاخرى لم تبخل بأي جهد في فرض الحصار على المسلمين في الغرب على مستوى كل الاصعدة وخاصة على صعيد مطالب التشغيل، فأصبح العنصر المسلم والعربي خاصة غير مرغوب فيه مهما كان نوع العمل، حتى البدني منه، رغم ان الاعمال التي تستهدف الابرياء في الغرب مدانة بشدة عند اغلب اوساط الرأي العربي والاسلامي، فان الغرب يعتبرنا كلنا «يابس» او مجملنا، ليس فينا من اخضر، فهيأ ويهيئ للقضاء على القحط الذي اصابه.

الاحزاب اليمينية علا نجمها وأفل نجم التسامح، واستغلت هذه الاسباب للتضييق على المهاجرين وذوي الاصول المسلمة، وغلقت الأبواب امام طلبة العلم وتراجعت فرص الانتدابات للشغل لهذه الشريحة مع مراعاة تفاوت درجات هذا الاقصاء من طرف الدول الغربية، حتى اصبح يشار الى المسلمين في بعض الاحيان بالبنان جهرة، فلولا كثرة العدد لرحلوا الى معاقلهم التي تحدروا منها. فما يعبر عنه بـ«الاندماج»، على القادمين الجدد، يكاد يكون عسيرا من هذه الجالية التي تدفع الثمن باهظا، حتى اصبح المسلم مستهدفا، يستباح دمه على الملأ، وتفتيشه في الساحات العامة والتحري عنه لانه مشتبه فيه، حتى لا نقل مدان، ما لم يثبت العكس!

كما يشكو بعض المتواجدين في الغرب، البعد عن بعضهم البعض، وعدم توفر مؤسسات قادرة على استيعابهم والاصغاء اليهم، وهذه الظاهرة تبدو جلية بسويسرا وتتفاوت درجتها في بلدان اخرى، حتى تتضاءل في اماكن اخرى كما هو الحال في بريطانيا حيث حطت اكثر العقول العربية والاسلامية رحالها.

وعدم التنبه الى هذه الهوة التي هي آخذة في التفتق، بين المسلمين انفسهم، فلا سبيل الى هؤلاء الا التعاضد والتآزر واثبات العكس للغرب، على اننا اصحاب حضارات وورثة علم ومعرفة وابناء علماء ومناطقة واصحاب كلمة في صنع التاريخ الانساني بالايجاب، وهو رهان نحدث به انفسنا ونهيئ له ابناءنا، بالاندماج الايجابي والمشاركة الفعالة حتى نؤسس لبنات مستقبل انور، ونحارب الانطواء على الذات، فكثرة المشاغل ومشاكل الحياة والبعد عن الوطن وفقدان السند العائلي يورط المسلم في الغرب، فتسقط عندئذ مقولة التوطين، فتكون هجرته هجرتين، هجرة لوطنه وهجرة لأبناء فصيلته، فيحل الاغتراب محل الغربة.

هذه بعض الاعباء او اهمها، كان علينا لزاما ان نقف عندها ولا نكتفي فقط باللوم على هذه الشريحة المتواجدة بالغرب ونصب عليها جام غضبنا، وهذا ليس من قبيل سد الذرائع او التثبيط، بل على العكس، هي محاولة متواضعة لتحليل ما هو كائن، واستنهاض للهمم، ومزيد الاحاطة بوضعية المسلمين بالغرب.

أي نعم، هنالك تقصير من طرف الجالية المسلمة بالغرب ولكن للمناصفة، لا يجب التغافل عن هذه المصاعب الجمة التي يلاقيها المسلمون في الغرب في اوائل القرن الواحد والعشرين، فان كان العلم كما يقال: «مسيح القرن العشرين»، فماذا عساهم يطلقون على القرن الواحد والعشرين؟

* باحث من تونس يقيم في سويسرا

تحية تقدير لرجل جدير بالتقدير

د. محي الدين عميمور*

■ وقفة الرجولة والوطنية والحكمة التي وقفها الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل أمام باب المستشفى الذي سُجي فيه جثمان ابنه الذي ما زال دافئا هي وقفة جديرة بالتقدير والاحترام، فالرجل الذي فجع في ابن شاب لعله كان يمثل بالنسبة له استمرارية اسم بيار الجميل على مسرح السياسة اللبنانية لم يندفع في توزيع الاتهامات يمينا ويسارا كما فعل مراهقو السياسة لأنه أدرك ببصيرة السياسي الواعي أن الأمر لا يتعلق به أو بابنه ولكن بلبنان كله، موالاة ومعارضة مسلمين ومسيحيين سنة وشيعة ودروزا.

والنظرة المتأنية لعملية الاغتيال تثبت أن الذين يخططون للأحداث في لبنان هم من كبار المحترفين الذين تضمهم مخابر عريقة في التآمر، خبيرة في خلط الأوراق، قادرة على أن تضرب من تريد ومتى تريد وحيثما تريد، وعلى تحقيق الأهداف المحددة لعملياتها، وهي غالبا أهداف غير مباشرة تستعين بالخبرة الاسرائيلية التاريخية في استعداء العالم كله على خصومها حتى ولو تطلب الأمر تضحية ببعض أنصارها أو المستفيدين من مخططاتها.

واغتيال الشيخ بيار الجميل الصغير يأتي في الأسبوع الذي تلى تصويت الجمعية العامة المتحدة ضد الجرائم الاسرائيلية، وبعد الاعترافات التي صدرت عن عسكريين اسرائيليين باستعمال قنابل محرمة دوليا في الهجوم على لبنان، وهكذا يمكن للحدث الجلل أن يكون جزءا من عملية التعتيم على المواقف المُجرّمة للكيان الصهيوني.

ويأتي الاغتيال في نفس اليوم الذي التقى فيه مجلس الأمن لبحث الاجراءات المتعلقة بالمحكمة الدولية المقترحة لدراسة جريمة اغتيال رفيق الحريري، وهو اللقاء الذي ارتبط بحجم من الشد والجذب حول شرعية رسالة رئيس الحكومة اللبناني فؤاد السنيورة الى المجلس، رغم أن كل الأطراف اللبنانية متفقة على الخطوط الرئيسية لعملية التحقيق حول اغتيال رئيس الحكومة الأسبق، لكن سقوط الشيخ بيار يُعجل باتخاذ مجلس الأمن قرارا يسير تماما في الخط الذي يريده بولتون، الذي لم يضع الفرصة للتنديد، كالعادة، بالموقف السوري، وتبعه الموقف الفرنسي بحكم علاقات عائلية وسياسية معروفة.

ويتم الاغتيال في الأسبوع الذي تبلور فيه الاتجاه نحو قيام قوى المعارضة بمظاهرة سلمية للمطالبة بحكومة وحدة وطنية أو باجراء انتخابات نيابية مسبقة، وذلك بعد الخطاب القوي الذي ألقاه الشيخ حسن نصر الله وأكد فيه الالتزام الكامل بالطائف وبقبول المحكمة الدولية، وهو ما جعل تيار حزب الله وأمل في أقرب المواقع الى الشرعية السياسية.

ويجري الاغتيال في مرحلة تحاول فيها قوى كثيرة شق الشارع المسيحي ودفع الجنرال عون الى وضعية عزلة تفرض عليه تركيز جهوده على الدفاع عن نفسه وتبعده بالتالي عن حلفاء طبيعيين لعلهم يعانون بعض معاناته.

غير أن هناك حدثا بالغ الأهمية اقترن بالعملية كلها وهو الاتفاق السوري ـ العراقي الذي يعني أساسا خروج سورية نسبيا من وضعية الحجر الصحي الذي فرض عليها منذ سنوات، وهو بالطبع ما يثير ثائرة اسرائيل وكل المتعاطفين معها في المنطقة وفي الجزء الآخر من العالم.

وعندما نلقي نظرة على الساحة السياسية اللبنانية صبيحة الاغتيال نجد أن ما يُسمى قوى الرابع عشر من آذار قد تمكنت من الامساك بزمام المبادرة في الشارع اللبناني الذي يعيش وضعية صباح المأتم، حيث كثيرون ليسوا على استعداد لطرح التساؤلات حول المستفيد من الجريمة وبالتالي حول أقرب الناس لارتكابها، رغم أن قرار الاغتيال تبدو عليه البصمات الاسرائيلية الأمريكية، وهو ما يفسر الحرج الكبير الذي بدا على وليد جنبلاط، وهو رجل بالغ الذكاء، وهو يُعلن موقفه، باختلاف مع موقف الدكتور سمير جعجع، المتهم الرئيسي في اغتيال رئيس الحكومة الأسبق عبد الحميد كرامي، والذي استعرض كل من جرى اغتيالهم ولكنه تناسى اسم كرامي، وبالطبع بتناقض مع موقف السياسي الشاب سعد الحريري الذي كان واضحا أنه فقد اتزانه بمجرد سماعه بالنبأ.

وكل ذلك يُفسر تركيز كل الأصوات المناوئة للمقاومة اللبنانية على طرح الأمر كصراع حول قبول المحكمة الدولية أو رفضها، وهو صراع وهمي، ولكن من الذي يستطيع أن يناقش أمرا كهذا في جنازة سياسي شاب، من المؤكد أن فقده أصاب كل الشباب باحباط كبير.

وهنا يتضح أن من أهم التداعيات المطلوبة لعملية الاغتيال، التي دبرت باحكام شديد تميز ببساطة التنفيذ وسرعته وهو أمر له أهميته، محاصرة الاتجاه الذي بدأ يبرز في الولايات المتحدة وبريطانيا حول أهمية فتح الباب أمام سورية ومواصلة الحوار مع ايران، وهو ما يرى المستفيدون من عملية الاغتيال أنه يجهض انفراد اما يُسمى بالأغلبية بمقاليد القرار على الساحة اللبنانية.

لهذه الأسباب وهناك غيرها أنحني تقديرا أمام الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل الذي اتخذ، رغم آلامه وأحزانه، موقفا وطنيا سيسجله له تاريخ المنطقة، ودعا الى الهدوء والسكينة رغم الصدمة الهائلة التي تلقاها.

وليت بعض الذين تصاعدت أصواتهم بالتحريض يتذكرون الفتنة التي عانى منها لبنان نحو 17 عاما، ليدركوا ان اشعال النار أمر بالغ السهولة لكن اطفاءها ليس كذلك على الاطلاق.

* وزير سابق وكاتب من الجزائر

انقطعت شعرة معاوية ولبنان ذاهب الى الانفجار

الشامخ ادريس*

■ عاد مسلسل الاغتيالات مرة ثانية الى واجهة الاحداث في لبنان ليقول كلمته الفصل في الازمة السياسية الخانقة التي تعصف بلبنان هذه الايام على خلفية المحكمة الدولية التي سبق وان اقرت مسودة نظامها الخاص الحكومة اللبنانية في آخر اجتماع لها في الثالث عشر من الشهر الجاري في غياب وزراء حزب الله وامل الخمسة.

والملاحظ انه كلما شهدت الساحة السياسية اللبنانية حراكا وشدا وجذبا بين اقطابها، وكلما كثر التدخل الاقليمي والدولي على خط الازمة لتقوية موقف هذا الطرف او ذاك الا وحصلت عملية اغتيال كبيرة بهدف توظيفها لتحقيق مكاسب سياسية وامنية على الارض، فاغتيال رفيق الحريري مثلا جاء بعد الازمة السياسية التي اعقبت موافقة المجلس النيابي في مطلع ايلول (سبتمبر) 2005 على التمديد للحود لمدة ثلاث سنوات اضافية، وبعد صدور القرار 1559 ضد سورية والحكومة اللبنانية الموالية لها، واليوم يتم اغتيال بيار الجميل وهو احد قيادات حزب الكتائب اللبنانية الذي اسسه جده بيار الجميل في الثلاثينات من القرن الماضي ويراسه ابوه امين الجميل منذ ان اغتيل اخوه بشير الجميل في العام 1982 في خضم الحرب الاهلية التي فتكت بلبنان لمدة 15 سنة وانتهت باتفاق الطائف في العام 1989 في ظل ازمة سياسية مماثلة وان اختلفت عناوينها داخليا وخارجيا.

فداخليا احتدت الازمة بين الاكثرية الحاكمة من قوى 14 آذار (مارس) بزعامة تيار المستقبل الذي يراسه سعد الحريري نجل المرحوم رفيق الحريري، والمعارضة من قوى 8 آذار (مارس) بزعامة حزب الله اضافة الى التيار العوني، ووصلت الى حد تبادل الاتهامات بالعمالة لصالح جهات اجنبية خصوصا بعد فشل الحوار الذي دعا اليه رئيس المجلس النيابي نبيه بري رئيس حركة امل في حلحلة القضايا الخلافية الرئيسية التي تمحورت مؤخرا حول تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة تتمتع فيها المعارضة بما يسمى «الثلث المعطل» الذي يسمح لها قانونيا بوضع فيتو على كل قرار حكومي لا ينسجم مع مصالحها، هذا بالاضافة الى الخلاف الحاد الذي نشب حول مشروع مسودة النظام الداخلي الخاص بالمحكمة الدولية التي كان مجلس الامن الدولي قد وافق من حيث المبدأ على تشكيلها في آذار (مارس) 2006 عبر القرار 1664 لمحاكمة قتلة الحريري، ففي الوقت الذي تحفظت فيه قوى المعارضة ورئيس الجمهورية على بعض بنودها، سارعت الحكومة التي تسيطر عليها قوى 14 آذار (مارس) المعادية لسورية الى اقرارها بالرغم من غياب وزراء حزب الله وامل عن جلستها، وهو ما دفع المعارضة الى تصعيد درجة التوتر بارسال سيل من الاتهامات غير المسبوقة للحكومة بوصفها بالاشرعية واللادستورية تارة وبحكومة السفير الامريكي بلبنان جيفري فليتمان تارة اخرى، وتخييرها بين خيارات صعبة كالحصول على الثلث المعطل او الذهاب الى انتخابات مبكرة او اللجوء الى الشارع.

اما خارجيا فالعملية من شانها ان تساعد على تكثيف الضغط على سورية التي سارعت قوى الاكثرية الى اتهامها مباشرة بالوقوف وراءها للحصول منها على تنازلات لصالح امريكا في موضوع العراق لا سيما بعدما دعا تقرير جيمس بيكر الخاص بالعراق الى اشراك سورية وايران في ايجاد مخرج مشرف للامريكيين من الفخ العراقي بحسب تعبير كوفي عنان، وهو ما بدا يتجاوب معه البلدان فعليا: سورية عبر زيارة رئيس دبلوماسيتها ووزير خارجيتها